

الإعلام الوطني والحصانة المعرفية في الأزمات

رئيسية متكاملة؛ هي المصادقية، والسرعة، والصمود المبني على الوعي والتماسك.. لأن الإعلام لا يكتفي بنقل الأزمة، بل يديرها إدراكياً لصالح صمود المجتمع والدولة.

وإن غياب الأداء الإعلامي الوطني السليم لا يترك فراغاً، بل يملؤه التضليل الخارجي، والشائعات الداخلية، والانفعال الجماهيري، وفجوة الإدراك، وفقدان المصادقية.. والنتيجة ليست مجرد معلومات خاطئة، بل تفكيد القدرة على الصمود من الداخل الذي قد يؤدي إلى انهيار الثقة في المؤسسات الرسمية.

كما يؤدي الفراغ الإعلامي إلى انتشار الشائعات والدعر الجماعي، ويصبح المجتمع معرضاً لحرب نفسية مضللة، ومدمرة للمؤسسات، والاقتصاد، والدولة. الفراغ الإعلامي في وقت الأزمات يفسح المجال لتضاعد الخطاب الطائفي والانتقاسات، وتآكل الهوية الجامعة، مع صعود الولادات الفرعية، وبالمحصلة يؤدي إلى انهيار الصمود الجماعي.

إن صمود المجتمعات في وقت الأزمات، وغيرها، لا يبنى فقط بالسلح، بل للإعلام دور مواز.. وإن غياب الإعلام الوطني السليم، في فترة الأزمات، ليس نقصاً في الخدمة فقط، بل ثقباً في درع الصمود، الذي قد لا يُلغى لاحقاً، حتى لو تحسنت الظروف؛ فالأزمة لا تنتظر، والفتنة لا تُستعاد بسهولة.

sr@sameerarajab.net

مجرد نقل التصريحات.

تعزيز الصمود المجتمعي عبر

«إدارة الإدراك»

تؤكد الأبحاث الأكاديمية أن «حوكمة الإعلام» تؤثر بشكل مباشر على الصمود الاجتماعي. وعندما يكون الأداء الإعلامي منسجماً وشفافاً فإنه يبني مناعة ضد التهديدات ويحافظ على الانسجام (arti-cle_211012_a683af51b9a1f7a54d-2647c6954ab509.pdf). وهذا يتحقق أولاً عبر الحفاظ على «الواقع الموازي»، أي إبراز أن الحياة اليومية في مجتمعاتنا – رغم الأزمات – مازالت مستقرة، وأن ما تعكسه العناوين الخارجية قد لا يطابق الواقع الداخلي (أخبار الخليج | دول الخليج العربي بين حربي العسكر والإعلام).. وثانياً عبر تعزيز الهوية والانتماء: أي تذكير الجمهور بأن ما هو معرض للخطر ليس فقط البنية التحتية، بل «فكرة الدولة الحديثة» التي بنتها دول الخليج.

في الناحية الأخرى، فإن أهم ما يجب أن يتجنبه الإعلام الوطني في فترة الأزمات هو الانفعال، ونشر ما يزرع الخوف بدلا من نشر الوعي.. وأن يتجنب السرعة على حساب الدقة، وأن يتجنب الدعاية بدل المعلومة، ليبقى جسرًا بين الحقيقة والمواطن، لا مجرد أداة دعائية. إن الأداء الإعلامي الوطني السليم في وقت الأزمات يقوم على ثلاث دعائم

وأن نظرية المسؤولية الاجتماعية تعني أن إعلامك الوطني ليس مجرد مرآة للأحداث، بل هو جزء من منظومة الدفاع والصمود، وأن «لا حرية بلا مسؤولية، ولا صمود بلا مصادقية».

في فترة الأزمات لا يجب أن يقتصر الأداء الإعلامي الوطني على «التعبئة العاطفية» وحدها، بل على نقل ونشر المعلومة في معادلة دقيقة بين المصادقية، والسرعة، وبناء الحصانة المعرفية في مواجهة التضليل و«فجوة الإدراك» بين الصورة الداخلية والخارجية.

بناء «الحصانة المعرفية»

ضد التضليل

إن أهم ما يجب التعرف عليه في أزمة الحرب المفروضة علينا في الخليج اليوم هو أنها ليست معركة عسكرية فقط، بل هي حرب إدراكية تستخدم فيها الذكاء الاصطناعي لنشر فيديوهات وصور مزيفة، ومحتوى مضلل يستغل المنصات الرقمية، وهذا ما يلزم الإعلام الوطني ألا يكتفي بنفي الشائعات، بل بتقديم «الرواية الموثوقة» كبديل؛ وذلك بالاعتماد على مصادر ميدانية موثوقة، والمواطنين الموثوقين، لضمان أن تكون المعلومة الرسمية هي الأسرع في الوصول إلى الجمهور.

من المهم في المعلومة الرسمية شرح السياق لا الخبر فقط، أي تقديم تحليلات تسهم في فهم خلفيات الأزمة، بدلا من



○ بقلم:

سميرة بن رجب

★ على الإعلام مسؤولية حماية الحقوق الفردية، وأهمها ضمان احترام الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للفرد، واحترام حق الرد على ما يُنشر.

الإعلام والمسؤولية الاجتماعية

في الأزمات والحروب

أما في سياقات الحروب والأزمات فتتحول هذه النظرة من إطار أكاديمي إلى ضرورة وجودية لدعم صمود المجتمعات. بمعنى أن الإعلام لا يكتفي بنقل الأحداث، بل يتحول إلى فاعل في الصمود، العامة.

والاستغلال التجاري. فالنظرية تقول إن حرية الإعلام مشروعة، لكنها مشروطة بأداء واجبات تجاه المجتمع. أهمها: الدقة، والموضوعية، وتمثيل كل الآراء، وتجنب ما يثير العنف أو الفوضى؛ وتم اعتبارها الإضرار النظري الأكثر تأثيراً في تحديد ما يجب أن يفعله الإعلام، وليس فقط ما هو مسموح له بفعله، وتحولت لاحقاً إلى «النموذج الغربي الرسمي» للصحافة.

تقوم نظرية «المسؤولية الاجتماعية للإعلام» على فكرة أن الحرية والمسؤولية وجهان لعملة واحدة، وأن حرية الإعلام ليست مطلقة، بل مشروطة بأداء واجبات تجاه المجتمع، والالتزام بمعايير مهنية وأخلاقية؛ ومن أهم مبادئ هذه المسؤولية هو:

★ على الإعلام خدمة المجتمع أولاً، كأداة بناء لا هدم، عبر نشر أهدافه، وقيمه، وخطله التربوية، والاقتصادية.

★ على الإعلام الالتزام بالمعايير المهنية الصارمة المتمثلة في الدقة، والموضوعية، والصدق، والمسؤولية في نقل المعلومات، وتجنب كل ما يشجع على الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية.

★ على الإعلام ممارسة الحرية المسؤولة، التي لا تعني غياب القيود، بل تعني «الحرية الفعالة» التي تتحقق فقط عندما يتحمل الإعلام تبعات ما ينشره؛ وإذا فشل الإعلام في تنظيم نفسه يصبح التدخل الحكومي مبرراً لحماية المصلحة العامة.

بعد الحرب العالمية الثانية كانت الصحافة الأمريكية تعاني من أزمات أخلاقية حادة، كآزمة الصحافة الصفراء، وتركيز الملكية في أيدي قلة، واستخدام الإعلام لأغراض تجارية وسياسية ضيقة. في هذا السياق، شكل هنري لوس (ناشر مجلة تايم) لجنة برئاسة روبرت هانتشينز (رئيس جامعة شيكاغو آنذاك)، وأصدرت تقريرها الشهير عام 1947 بعنوان صحافة حرة ومسؤولة (Journalistic Ideals Press (Chapter 7) – Media, Markets, and Democracy

التقرير وجه نقدًا لاذعاً للصحافة بسبب «إساءة استخدام حريتها»، وطالب بأن تسود «حقوق الجمهور» على «حقوق الملكية الخاصة»، وأن تساعد الحكومة في خلق نموذج للصحافة الخاصة المسؤولة.. ثم تبلورت هذه الأفكار في كتاب لويلر شرام (من مؤسسي دراسات الاتصال)، بعنوان «أربع نظريات للصحافة» (1956)، وفيه تصنف للنظريات وفق طبيعة علاقة الإعلام بالسلطة والمجتمع، وصاغ فيه مصطلح المسؤولية الاجتماعية رسمياً.

ما يهمننا هنا هي النظرية التي أصبحت الأكثر تأثيراً في دراسات الإعلام، التي جاءت تحديداً كـ«تصحيح» للنظرية الليبرالية»، بعد أن أظهرت تجارب الصحافة الصفراء في أوائل القرن العشرين أن الحرية بلا مسؤولية تؤدي إلى الفوضى

وزير التنمية الاجتماعية يطلع وزيرات من الإمارات والكويت وعمان

على تجربة البحرين في مجالات الحماية والرعاية والتمكين الاجتماعي



أطلع أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية كلاً من الدكتورة ليلى بنت أحمد بن عوض النجار وزيرة التنمية الاجتماعية بسلطنة عُمان الشقيقة، والدكتورة أمثال هادي هافب الحويلة وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة وتحديدًا كـ«تصحيح» للنظرية الشقيقة، وسناء بنت محمد سهيل وزيرة الأسرة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، على جانب من تجربة مملكة البحرين في مجالات الحماية والرعاية والتمكين الاجتماعي، وذلك خلال زيارة مشتركة لعدد من المراكز والمشاريع التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، بحضور عدد من مسؤولي الوزارة.

وشملت الزيارة مجمع الحماية والرعاية الاجتماعية، حيث اطلعت الوزيرات على مرافق المجمع ومراكزه المتخصصة، وما تقدمه من خدمات اجتماعية ونفسية وصحية ضمن منظومة متكاملة للحماية والرعاية، كما اطلعن على الخدمات التي يقدمها مركز حماية الطفل ودوره في توفير الحماية والرعاية للأطفال ومنابعة الحالات وفق الإجراءات المعتمدة.

كما زارت الوزيرات مركز

مبارك جاسم كانو الاجتماعي الشامل، حيث اطلعن على الوحدات الإنتاجية والورش التدريبية بالمركز، وما تقدمه من برامج وخدمات لتنمية مهارات المستفيدين ودعم قدراتهم الإنتاجية، إلى جانب التعرف على أبرز المبادرات والخدمات التي يقدمها المركز.

وشملت الزيارة كذلك مجمع

العاصمة لمنتجات الأيدي البحرينية، حيث اطلعن على الخدمات والبرامج المساندة للأسر المنتجة، وما يوفره المجمع من مساحات لعرض وتسويق منتجاتها، إلى جانب التعرف على التجربة البحرينية في دعم المشاريع الإنتاجية للأسر وتعزيز استدامتها.

وتأتي الزيارة في إطار

تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب بين مملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة في المجالات الاجتماعية والتنمية، والإطلاع على المبادرات والمشاريع التي تسهم في تطوير الخدمات الاجتماعية وتعزيز منظومات الحماية والرعاية والتمكين.



○ نبيل خالد كانو.

العلاقات الاستراتيجية بين المملكتين إلى مبادرات عملية ذات أثر مباشر على الأفراد وقطاع الأعمال. واختتم رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين تصريحه بتأكيد دعم الغرفة لكل ما يسهم في تسهيل التنقل وتعزيز التعاون الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية، معرباً عن تطلعه إلى مواصلة تطوير الخدمات والمبادرات المشتركة التي تفتح آفاقاً أوسع للاستثمار والتبادل التجاري والسياسي، بما يحقق المصالح المشتركة ويواكب تطلعات القيادتين الحكيمتين في البلدين الشقيقين.

عام 2025 يجسد الأهمية الاستراتيجية لهذا المنفذ الحيوي، ودوره في تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، لافتاً إلى أن مواصلة تطوير إجراءات العبور والخدمات المرتبطة بها تكتسب أهمية متزايدة في ظل النمو المستمر في حركة التنقل، وما يصاحبها من فرص اقتصادية وتجارية واعدة.

وأوضح رئيس الغرفة أن أهمية المبادرة تتجاوز الجوانب الإجرائية، لما لها من أبعاد اجتماعية وسياحية تسهم في تسهيل التواصل بين الأسر وتعزيز حركة الزيارات المتبادلة، بما يجسد عمق الروابط الأخوية والتاريخية التي تجمع الشعبين البحريني والسعودي.

وثمن كانو جهود وزارتي الداخلية والجهات المعنية في البلدين في تنفيذ هذه المبادرة، مشيداً بمستوى التنسيق والتعاون الذي أسهم في تطوير منظومة العبور، ومؤكداً أن هذه الجهود تمثل نموذجاً للتكامل المؤسسي الذي يترجم

أشاد نبيل خالد كانو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتدشين المرحلة الثانية من مبادرة تطبيق نظام «النقطة الواحدة» بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، مؤكداً أن هذه الخطوة تعكس المستوى المتقدم من التعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين، والحرص المشترك على تطوير منظومة العبور عبر جسر الملك فهد، بما يعزز انسيابية حركة المسافرين ويديم الترابط الاقتصادي والسياسي.

وأكد كانو أن تطبيق النظام يمثل نقلة مهمة في تسهيل إجراءات السفر ورفع كفاءة المنافذ وتقليص فترات الانتظار، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حركة رجال الأعمال والمستثمرين والزوار، ويسهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بحركة المسافرين، وفي مقدمتها السياحة والضيافة والتجزة والنقل والخدمات.

وأشار إلى أن عبور أكثر من 33 مليون مسافر عبر جسر الملك فهد خلال

الخدمات الطبية الملكية تنظم فعالية توعوية بمناسبة اليوم العالمي للعلاج الطبيعي في «مراسي جاليريا»



الخدمات الطبية الملكية لتعزيز حضورها المجتمعي، من خلال تنظيم مبادرات توعوية تنقل المعرفة الطبية إلى أفراد المجتمع، وترسخ ثقافة الوقاية والممارسات الصحية السليمة، بما يجسد رسالتها في خدمة المجتمع والإسهام في تحسين جودة الحياة.

الرياضية بالمستشفى العسكري، إلى جانب التخصصات والخدمات التأهيلية المختلفة، في نهج مؤسسي يربط بين الوقاية والعلاج واستعادة القدرة الوظيفية، ويضع جودة حياة المرضى في مقدمة أولوياته. وتأتي هذه الفعالية ضمن جهود

جميع المستشفيات والمراكز التابعة للخدمات الطبية الملكية، وتجمع بين الخبرات التخصصية والخدمات العلاجية والتأهيلية، بما يعزز استمرارية الرعاية وتكامل مراحلها وفق احتياجات المرضى. وتندرج ضمن هذه المنظومة متكاملة تشمل



○ العميد طبيب هيثم أمين.

تشمل المحافظة على وزن صحي، وضبط مستويات الكوليسترول وسكر الدم وضغط الدم.

وأكد العميد طبيب هيثم أمين التزام المركز بالعمل وفق أحدث المعايير الطبية، وتكامل الجهود بين الفرق العلاجية والتأهيلية لتقديم رعاية شاملة تدعم تعافي المرضى، وتحد من احتمالات حدوث المضاعفات مستقبلاً.

ويأتي الاهتمام بالتأهيل الطبي في إطار منظومة متكاملة تشمل

قدرة المريض على المشاركة بفاعلية في رعاية صحته، ويدعم عونه إلى حياته الأسرية والاجتماعية والعملية. وأشار إلى أن النشاط البدني الملأئم للحالة الصحية يسهم في تحسين اللياقة والقدرة على أداء الأنشطة اليومية، موضحاً أن مرضى ضعف أو قصور عضلة القلب يستفيدون من برامج التمارين الموجهة طبيًا، التي تحدد طبيعتها وشدتها وفق تقييم الفريق المعالج، لضمان ممارستها بصورة آمنة تتناسب مع قدراتهم واحتياجاتهم.

وفيما يتعلق بالمحافظة على صحة القلب، أشار إلى توصيات جمعية القلب الأمريكية التي تجمع بين السلوكيات الصحية وضبط عوامل الخطورة، وتشمل اتباع نظام غذائي متوازن، والإقلاع عن التدخين، والحصول على نوم كاف يتراوح بين سبع وتسع ساعات يوميًا لمعظم البالغين، وممارسة نشاط بدني متوسط الشدة مدة لا تقل عن 150 دقيقة أسبوعياً للبالغين القادرين على ذلك، مع مراعاة التوجيهات الطبية لمرضى القلب. كما

قدراتهم البدنية والعودة التدريجية إلى ممارسة أنشطتهم اليومية، مشيراً إلى حرص المركز على تقديم برامج تأهيلية متكاملة تجمع بين الرعاية التخصصية والعلاج الطبيعي والتثقيف الصحي، بما يتناسب مع احتياجات كل مريض وحالته الصحية.

وأوضح أن التزام المريض بالخطة العلاجية والدوائية يُعدّ من الركائز الأساسية لنجاح رحلة التعافي والحد من المضاعفات، مشدداً على أهمية الانخراط في تناول الأدوية الموصوفة، وعدم إيقافها أو تعديل جرعاتها دون الرجوع إلى الطبيب المعالج، حتى مع الشعور بتحسّن الحالة الصحية، إذ إن استمرار العلاج وفق التوجيهات الطبية يسهم في المحافظة على النتائج العلاجية والوقاية من تكرار المشكلات القلبية.

وأضاف أن برامج التأهيل بالمركز تشمل جلسات علاج طبيعي وتمارين متدرّجة تحت إشراف المختصين، إلى جانب جلسات تثقيفية تتناول التغذية المتوازنة والسلوكيات الصحية وطرق التعامل مع عوامل الخطورة، بما يعزّز

تغطية: لمياء إبراهيم

نظمت الخدمات الطبية الملكية فعالية توعوية بمناسبة اليوم العالمي للعلاج الطبيعي في مجمع «مراسي جاليريا»، خصّصت للتوعية بأهمية تأهيل مرضى القلب، وإبراز دور العلاج الطبيعي ضمن منظومة الرعاية الطبية المتكاملة، بمشاركة نخبة من الأطباء والمختصين.

وشهدت الفعالية حضور العميد طبيب هيثم أمين، المدير العام للشؤون الطبية واستشاري أمراض القلب والأخيلية بمركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب التابع للخدمات الطبية الملكية، وتضمّنت منصات توعوية وإرشادات طبية مباشرة للزوار، تناولت الوقاية من أمراض القلب، وبرامج تأهيل المرضى والمتعافين من الجلطات القلبية، وأهمية تبني أنماط حياة صحية.

وبهذه المناسبة، أكد العميد طبيب هيثم أمين أن التأهيل القلبي يمثل امتداداً أساسياً للعلاج، لما يؤديه من دور في مساعدة المرضى على استعادة